المحاضرة الثانية: النفقات العامة

النفقات العامة: يمكن الاحاطة بالنفقات العامة وفق العناصر التالية

ازدادت اهمية دراسة النفقات في الفترة الأخيرة مع توسع دور الدولة وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية، وترجع أهمية النفقات الى كونها الأداة التي تستخدمها الدولة في تحقيق الأهداف التي تسعى اليها، فهي تعكس كافة جوانب الأنشطة العامة. .

I-مفهوم النفقات العامة :

تعرف بانها تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها سلطة العمومية، او انها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة، كما يمكن تعريفها انها استخدام مبلغ نقدي من قبل هيئة عامة بهدف اشباع حاجة عامة.

ويمكن تعريفها انها مجموعة المصرفات التي تقوم الدولة بأنفاقها خلال فترة زمنية معينة، بهدف اشباع حاجات عامة معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة، ونلاحظ ان الحاجات العامة تختلف من الدولة الى أخرى، ومن مرحلة تاريخية معينة الى أخرى، ويقوم بها شخص معنوي عام بهدف تحقيق نفع عام، ويرتبط بأهداف السياسة المالية المتفق عليها، والمرتبطة بدورها بالأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع،

1-خصائص النفقات العامة:

تتمثل خصائص النفقة العامة في العناصر التالية :

- ❖ مبلغ نقدي: أي انها تتخذ طابع نقدي، تدفعه الدولة او هيئاتها العامة للحصول على موارد الإنتاجية من سلع وخدمات تحتاجها للقيام بنشاطها.
- ❖ يقوم بإنفاقه شخص عام: تدفع بواسطة الخزينة العامة أي هيئة عامة وفقا لما يحدده لها التنظيم الإداري من اختصاصات ومسؤوليات تتطلب قيامها بإنفاق نقدي في حدود ما تسمح به الاعتمادات المالية المخصصة لها وفقا لقانون الميزانية العامة.
- ❖ .الغرض منه تحقيق نفع عام : هدف من النفقات العامة اشباع الحاجات العامة بقصد تحقيق المنفعة العامة.

2-مفهوم النفقات الخاصة: تهدف الدولة من نفقاتها العامة تحقيق المصالح العامة حتى ولم يسفر نشاطها المالي عن تحقيق ربح، في نفقات الخاصة يسعى الافراد والمؤسسات الخاصة بصفة أساسية لتحقيق المنفعة الخصية المتمثلة في شكل أرباح.

3-محددات الانفاق العام: وهي العوامل التي تؤثر في حجم الانفاق العام، هذه العوامل هي:

*الطاقة الضريبية: ونعني بها مقدرة الفرد على تحمل عبء الضريبي فكلما زادت الضرائب كلما أمكن زيادة النفقات العامة، اما العوامل التي تحجج الطاقة الضريبة فهي:

*طبيعة الطاقة الإنتاجية: فلكل قطاع من القطاعات الاقتصادية عبء ضريبي يختلف عن الاخر، ولكل دولة أولوياتها بالتركيز على قطاع دون سواه وبالتالي تعتمد عليه.

*الدخل: فكلما ارتفعت الدخول والأجور ازدادت الطاقة الضريبية للدولة.

*اليد العاملة: كلما زاد عدد العاملة لعدد السكان ارتفعت الطاقة الضريبية. مثل الضرائب المباشرة وغير مباشرة التي يتحملها رب الاسرة.

*التجارة الخارجية: كلما زادت حركة الاستيراد والتصدير تزداد الطاقة الضريبية، مثل الضرائب الجمركية.

*النشاط الاقتصادي: كلما زاد النشاط الاقتصادي تزيد النفقات العامة، لان زيادة العمل، الإنتاج، والاستثمار، تزيد من الدخول والانفاق وبالتالي تزيد من مستوى المعيشة.

*قيمة النقود: إذا استطاعت الدولة ان تحافظ على قيمة النقود أدى ذلك الى ثبات الإنفاق، اما اذا انخفضت قيمة النقود فان النفقات العامة سوف ترتفع.

4-. قواعد الانفاق العام.:

-قاعدة المنفعة: يجب أن يكون الهدف من النفقة تحقيق أكبر منفعة ممكنة .

-قاعدة الاقتصاد في النفقة: استخدام أقل حجم من النفقة العامة الاداء نفس الخدمة، ومن أجل ذلك توجد: رقابة: إدارية، سياسية برلمانية، محاسبية مستقلة.

II- .تقسيمات النفقات العامة :

1-**أهمية التقسيم:** للتقسيم أهمية كبيرة تتمثل في:

- :تسهيل صياغة واعداد البرامج
- .تحقيق الكفاءة والفعالية في تنفيذ الموازنة .

- خدمة أهداف المحاسبة، المراجعة، المراقبة والاعتماد.
- .تسهيل دراسة الاثار المختلفة للأنشطة العامة.

2-معايير تقسيمات العامة

أ. النفقات العادية وغير العادية:

*النفقات العادية: وهي النفقات التي تتكرر بصورة دورية ومنظمة في ميزانية الدولة في كل سنة مثل المرتبات ومصاريف الصيانة ومصاريف الوسائل والنقل.....ولو اختلف مقادرها من ميزانية الى ميزانية.

النفقات غير العادية: وهي نفقات ليست متكررة بصورة دورية في ميزانية الدولة ولكن الحاجة تدعو اليها، مثل نفقات لمكافحة مرض طرىء، نفقات الكوارث.....الخ

ب. النفقات المركزية وغير مركزية:

النفقات المركزية: وهي التي لديها طابع وطني كنفقات الدفاع والعدالة والامن، وبعض المشاريع لديها طابع الوطني.

النفقات غير مركزية: وهي النفقات التي تخص الولايات والبلديات والقرى/...مثل نفقات توزيع الكهرباء والماء والمواصلات والطرقات.

ج. النفقات الحقيقية والتحويلية:

النفقات الحقيقية: وهي النفقات التي تنفقها الدولة من اجل الحصول على السلع والخدمات لتسيير المصالح العامة وكذا على الأجور والرواتب. وهذا لنوع يزيد من ناتج الوطني

النفقات التحويلية: هي النفقات التي تنفقها الدولة دون مقابل أي دون الحصول على أي سلعة او خدمة والغرض منها هو إعادة توزيع الدخل او الثروة بحيث تأخذ المال من البعض وتوزعه على البعض الاخر دون مقابل. مثل الضمان الاجتماعي، دعم الحكومي، تامين على البطالة/.... وهذا النوع لا يزيد من النتاج الوطني.

د. نفقات حسب طبيعتها المالية: تتمثل في

-نفقات نهائية: هي نفقات التي تقوم الدولة بأنفاقها دون ان تتوقع ان تستردها مرة أخرى، الا ان هذا لا يمنع من إمكانية عودتها بصورة غير مباشرة، كالنفقات الاستثمارية، الإدارية وغيرها.

-النفقات العامة المؤقتة: هي تلك النفقات التي تخرج من خزينة الدولة مع توقع استردادها مرة أخرى، فالدولة تؤديها بصورة مؤقتة.

-النفقات الاحتمالية والافتراضية: وهي تلك النفقات التي تحتاج لها الدولة في بعض الظروف ومن ثم تستطيع كل دولة ان تحددها مقدما بصورة احتمالية. وهذه النفقات لا تقوم الدولة بأنفاقها الا اذا طرأت ظروف معينة تستلزم ضرورة انفاقها. كالزلازل والحروب، الكوارث

هـ. نفقات حسب الأغراض مباشرة لها: وتنقسم الى:

نفقات إدارية: ويقصد بها النفقات التي تتعلق بسير المرافق العامة اللازمة لقيام الدولة. تتمثل نفقات الدفاع، الامن، العدالة، والجهاز السياسي، نفقات تواجه الاحتياجات العامة لحماية الافراد داخليا وخارجيا وتنظيم الشؤون السياسية.

نفقات اجتماعية: هي نفقات التي تتعلق بالأهداف والاغراض الاجتماعية للدولة وهي الحاجات العامة التي تؤدي الى التنمية الاجتماعية للأفراد وهو توفير قدر من الثقافة والتعليم والصحة والافراد، وتحقيق قدر من التضامن الاجتماعي عن طريق مساعدة بعض الافراد والفئات التي تحتاج مثل هذه المساعدات، اعانات البطالة، الشيخوخة، ذوي الاحتياجات الخاصة، اعانات اجتماعية متعلقة بالتعليم والصحة والنقل والمواصلات.

نفقات اقتصادية: وهي تلك النفقات التي تقوم بها الدولة لتحقيق أغراض اقتصادية لأجل الاستثمار، زيادة الإنتاج، مشاريع صناعية زراعية...

III-ظاهرة زيادة النفقات العامة :

ان ظاهرة تزايد نفقات لديها أسباب ظاهرية وأسباب حقيقية:

ا-الأسباب الظاهرية: تتمثل في:

*تدهور قيمة العملة: ويعني تدني القدرة الشرائية للعملة مما يؤدي الى نقص مقدار السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بنفس الحجم من وحدات النقدية عن المقدار الذي كان يمكن الحصول عليه من قبل، وهي ظاهرة مسببة لارتفاع أسعار السلع والخدمات، مما تؤدي الى زيادة النفقات، وهذه الزيادة ظاهرية لا يترتب عنها زيادة أي منفعة حقيقية.

*اختلاف طرق المحاسبية: ان اتباع مبدا وحدة عمومية الميزانية العامة الذي يقضي بضرورة ظهور كافة نفقات الدولة وايراداتها-دون تخصيص-في الميزانية العامة، ظهرت نفقات عامة كانت تنفق فيما قبل ولم تكن تظهر في الميزانية ومن ثم فان الزيادة في النفقات العامة في هذه الحالة تعد زيادة ظاهرية استدعت تغيير طرق المحاسبية في الميزانية الحديثة.

*زيادة مساحة إقليم الدولة وعدد سكانها: قد تكون الزيادة الظاهرية في النفقات العامة مردها زيادة مساحة إقليم الدولة او عدد سكانها،ومثال ذلك قيام الدولة باحتلال دولة أخرى او استرداد جزء من اقليمها، ويترتب على هذه الزيادة بطبيعة الحال، زيادة حجم

النفقات العامة، الا انها زيادة ظاهرية نظرا لعدم حدوث زيادة في النفع العام، او زيادة في الأعباء العامة الملقاة على السكان دون مقابل فعلي.

ب-الأسباب الحقيقية: تتمثل في:

*الأسباب الايدولوجية: وهي الأسباب التي ترتبط بالتطور التاريخي لدور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، من الدولة الحارسة الى الدولة المتدخلة. فبعد ازمة 1929 ظهرت أفكار مؤيدو زيادة تدخل دور الدولة على مستوى الدول الليبرالية، ولم يكن الحال مختلفا في الدول الاشتراكية قبل انهيارها، حيث أدت الايدولوجية الجماعية سائدة وتقوم الدولة بكافة العمليات الإنتاجية مما يترتب عليه زيادة النفقات العامة الى درجة تساويها مع الدخل الوطني.

*الأسباب الاقتصادية: من اهم الأسباب الاقتصادية زيادة الدخل الوطني والتوسع في انشاء المشاريع العامة، والدورة الاقتصادية والمنافسة الاقتصادية

*المنافسة الاقتصادية الدولية: مهما كانت أسبابها تؤدي الى زيادة النفقات العامة اما في صورة اعانات اقتصادية للمشاريع الوطنية لتشجيعها على تصدير ومنافسة المشاريع الأجنبية في الأسواق العالمية، واما في صورة اعانات للإنتاج لتمكين المشاريع الوطنية من المواجهة والصمود في وجه المنافسة الأجنبية داخل الأسواق الوطنية.

*الأسباب الاجتماعية: زيادة عدد السكان، تؤدي الى زيادة النفقات لتغطية الدولة لحاجياتهم العامة من الخدمات التعليمية، الصحية، الثقافية، خدمات النقل والمواصلات، الماء والغاز والكهرباء.

*الأسباب الإدارية: يؤدي سوء التنظيم الإداري، وعدم متابعة لتطور المجتمع الاقتصادي الاجتماعي وتطور وظائف الدولة والارتفاع في عدد الموظفين وزيادتهم على حاجة العمل والاشراف في ملحقات الوظائف العمومية الى زيادة الانفاق العام بشكل ملحوظ.

*الأسباب المالية: وتتمثل في :

-سهولة الاقتراض في العصر الحديث: لجوء الدولة الى القروض العامة للحصول على ما تحتاج اليه لتغطية أي عجز في إيراداتها مما تؤدي الى زيادة النفقات العامة.

-وجود فائض في الإيرادات العامة غير مخصصة لغرض معين: يدفع الى تشجيع الحكومة على انفاقه سواء في أوجه إنفاق ضرورية او غير ضرورية.

*الأسباب السياسية: تتمثل في:

-انتشار مبادئ ديموقراطية: انشار هاته المبادئ يؤدي الى زيادة الاهتمام الدولة بالطبقات محدودة الدخل والمحرومة والتكفل بالكثير من خدماتها، بالاظافة الى الأنظمة الحزبية تدفع الى التوسع في المشاريع الاجتماعية، مما يترتب الزيادة في النفقات العامة.

-نفقات الدولة في الخارج: نمو العلاقات الدولية الى زيادة النفقات العامة، بسبب حجم التمثيل الديبلوماسي لازدياد عدد الدول، وكذا ازدياد نفقات العامةفي المنظمات الدولية المتخصصة وغير متخصصة، والمنظمات الإقليمية.

-نفقات العسكرية: تحتل النفقات العسكرية جزءا هاما في تزايد للنفقات العامة، وراجع ذلك الى التقدم التكنولوجي في هذا الميدان مما يدفع الدولة لانفاق مبالغ طائلة لتزويدها بأحدث الأساليب.

أيا كانت الأسباب التي تؤدي الى زيادة في النفقات العامة فمن الضروري ان تكون الإيرادات العامة على درجة من المرونة تسمح بتغطية هذه الزيادة في النفقات.

IV-الاثار الاقتصادية والاجتماعية للنفقات : وتتمثل في:

*تأثير النفقات العامة على الإنتاج الوطني: تؤثر النفقات العامة على حجم الإنتاج والعمالة من خلال تأثيرها على حجم الطلب الكلي الفعلي، حيث تمثل النفقات العامة جزءا هاما من هذا الطلب، وتزداد أهميته بازدياد مظاهر تدخل الدولة في حياة الافراد.

*تأثير النفقات العامة على الاستهلاك والادخار: ان التفقات العامة بتأثيرها على الاستهلاك فأنها تؤثر على الادخار، لان الادخار ما هو الا جزء من الدخل الذي لا يتم استخدامه في الانفاق على الاستهلاك، وان زيادة الجزء الذي يتم استخدامه من الدخل للاستهلاك يعني انخفاض الجزء من الدخل الذي يتبقى من الدخل للادخار وبالعكس.

*اثر النفقات العامة على الاستثمار: ان النفقات العامة تؤثر على الاستثمار بصورة مباشرة في كافة الدول ولكن بدرجات مختلفة، تبعا للنظام السائد فيها من خلال القيام بالمشروعات الإنتاجية مثال ذلك بعض الدول النامية من خلال نفقاتها العامة على المشروعات الإنتاجية نتيجة عجز الجهات الخاصة عن القيام بهاته النشاطات بسبب ضعف قدراتها ومواردها. اما تأثير النفقات العامة بصورة غير مباشرة من خلال توفير المرافق العامة للبنية تحتية، دعم النشاطات الجارية واشغالها العامة، زيادة دخول تحفز السلع والخدمات وثم تحفز الاستثمار. وكذا اعانات للمستثمرين.

اثر النفقات العامة على الأسعار: ان تأثير النفقات العامة على الأسعار تختلف حسب طبيعة الاقتصاد ودرجة تطوره، والحالة التي يعيشها، نحد ان تاثير النفقات يظهر في حالة الانفاق الذي يتجه نحو شراء منتجات زراعية بأسعار تشجع الزارعين باستمرار في انتاجهم، وبيعها

للمستهلكين بأسعار مناسبة لهم من ناحية أخرى وكذا تقديم اعانات ضمن النفقات العامة من اجل دعم أسعار السلع الاستهلاكية المستوردة وكذا ضمن السلع المصدرة بالشكل الي يجعل أسعار التصدير هذه اقل لأجل قدرة المصدريين على تنافس في سوق الدولية، وفي حالة تقليص النفقات العامة تنعكس سلبا على تكاليف المعيشة وتؤدي الى ارتفاع الاسعار.

*تأثير النفقات العامة على إعادة توزيع الدخل الوطني: تتدخل الدولة لإعادة التوزيع الدخل الوطني بين المواطنين بوسائل متعددة، فهي تمارس عن طريق اصدار القرارات الإدارية المباشرة التي تحدد الاثمان لعوامل الإنتاج او اثمان المنتجات وإعادة التوزيع للدخل الوطني .الى جانب هذه الوسيلة الإدارية فان الدولة يمكنها عن طريق الأدوات المالية تحقيق ها الهدف فيمكنها إعادة توزيع الدخل الوطني عن طريق الإيرادات، كما يمكنها تحقيق ذلك أيضا عن طريق النفقات عن طري ما يترتب على انفاقها من اثار.